

(١٦)

إذا أعلن ترشحه هاجوا وماجو
وإذا تراجع غضب الشعب؟!

obeikandi.com

يقول الجد لحفيده إن طريق المشير السيسى من الجمالية إلى قصر الاتحادية.. كان مفروشا بالمفاجآت والحسابات والضغوط عليه لكي يمضى إلى القصر.. والضغوط عليه أيضا لكي يبتعد عن هذا الطريق نهائيا.

هنا نعود إلى الكاتب عبد الله السناوى وهو قريب من دوائر صنع القرار ويعرف أكثر من غيره.. ولهذا يأتي تحليله كاشفا ومنطقيا.. ولأن المشكلة ليست فى وصول السيسى إلى مقعد الرئاسة.. لكنها فى كيفية الوصول والتحديات التى تنتظره وهناك من هو مستعد أن يمنح تأييده بلا تحفظ ومن هو متأهب لطرح تساؤلات حول برامجهِ والتزاماته، وهناك من يعتبر منع ترشحه مسألة "حياة أو موت" على ما تتصرف جماعة الإخوان المسلمين ومن يبدى قلقا من صعود شخصية عسكرية إلى السلطة متسائلا عن مستقبل الحريات العامة ومخاوف "عسكرة المجتمع". المخاوف بعضها يعود لرؤى أيديولوجية تنظر بتحفظ إلى دور المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية، وبعضها الآخر يقدر الدور الوطنى للمؤسسة العسكرية، ويقدر للرجل دوره غير أنه يفضل أن يظل وزيرا للدفاع وأن يتولى مدنيا رئاسة الدولة.

كل الاحتمالات

سؤال "السيسى" ومستقبله يكشف- بنصه وسياقه- طبيعة التحديات وما قد تذهب إليه من سيناريوهات.

فى حالة صعوده إلى رئاسة الدولة المصرية فإن ثلاثة تحديات تعترضه منذ لحظاته الأولى: أولها التحدى الأمنى: وسؤاله: كيف يستعيد الأمن دون أن تفقد الدولة طبيعتها المدنية؟

السؤال نفسه سوف يلاحق أى رئيس محتمل آخر، لكن فى حالته هو بالذات فإن هناك من تراوده شكوكه أن رئيسا بخلفية عسكرية يتولى الملف الأمنى حاليا سوف يلتزم بالقضية الأكثر جوهرية فى ثورتى "يناير" و"يونيو" وهى التحول إلى دولة مدنية ديمقراطية حديثة. للشكوك حيثياتها، فالأمن له منطقة فى استدعاء ما هو استثنائى لمواجهة أخطار العنف والإرهاب على سلامة المجتمع والسياسة لها متطلباتها لضمان تماسك الكتلة الرئيسية التى أطاحت الجماعة بالزخم والقوة التى كانت عليها. عند تصادم اعتبارات الأمن مع مقتضيات السياسة فإن اللعبة كلها قد تتغير معادلاتها وتوازنها.

فى اعتبارات الأمن فإن الحرب على الإرهاب مرشحة للتمدد لوقت إضافى فى سبناه، والحرب بطبيعتها منهكة وتستنزف طاقت حيوية، لكن خوضها محتم ومن ضرورات حسمها الحفاظ على درجة عالية من التماسك المجتمعى فى جبهتها الداخلية، وهناك خشية أن تتحول الاضطرابات السياسية مع الإخفاق الحكومى البادى إلى نقطة استقطاب للمهمشين اجتماعيا والمحيطين سياسيا.

صعود "السياسى" بحسابات أمنية مباشرة ضمانه استقرار لكن قد يفقد مبرراته وشعبيته معها لو لم ينجح فى المزج ما بين الأمنى والسياسى، وهذه مسألة برامج وتصورات لم يتسن له طرحها حتى الآن بطبيعة موقعه العسكرى الحالى.

ثانيها التحدى الاجتماعى: وسؤاله: مدى التزامه بقضية العدالة الاجتماعية التى تعد أحد المحركات الرئيسية لإزاحة رئيسين على التوالى.

بحسب معلومات موثوقة فإنه حسم زيادة الحد الأدنى للأجور إلى (١٢٠٠) جنيهه فى اجتماع لمجلس الوزراء بعدما كانت المجموعة الاقتصادية قررت قبله بأيام أن تقتصر زيادته إلى (٨٠٠) جنيه فقط، حسمه للقرار الحكومى بدا مزيجا بين ما هو أمنى وما هو اجتماعى، لكن إلى أى حد سوف يمضى فى خياراته الاجتماعية، فبعض الخيارات تناقض مصالح جماعات رجال أعمال تقف فى صفه وتؤيد ترشيحه.

يدرك من موقعه حجم المشكلات الاقتصادية وأثر الانفلاتات الأمنية فى سلامة الاقتصاد، وأن هناك إجراءات جراحية لا بد منها لإصلاح الاقتصاد واستعادة عافيته، لكن من سوف يدفع فواتيرها، هل ذات القوى الاجتماعية التى دفعت فواتير إصلاحات أخرى على عهد الرئيس الأسبق "حسنى مبارك"، أم أن المعايير سوف تختلف هذه المرة وتطرح فكرة العدالة الاجتماعية بمتطلباتها على جدول الأعمال الرئاسى؟

ثالثها التحدى السياسى: وسؤاله: كيف يمكن بناء كتلة سياسية تتوفر لها الشعبية كقاعدة سلطة جديدة دون أن تكون امتدادا بطرق ملتوية لما كان قبلها، أو أن تتناقض فى أهدافها ووسائلها مع ثورتى يناير ويونيو. السؤال نفسه يعترض أى رئيس محتمل آخر بصياغات أخرى.

الإلحاح الشعبى على ترشيح "السياسى" للرئاسة تعبير صريح عن فراغ سياسى تتبدى حقائقه فى المشهد المصرى، فقد تصدع على نحو متزامن التياران الإسلامى والمدنى،

الجماعة على مشائق أخطائها التي أفضت إلى فجوات كراهية مع مجتمعيها والإنقاذ على حافة عجزها أن توفر تصورات وتقرود توافقات.

فى مثل هذه الأجواء تذهب الرهانات للرجال لا البرامج، للصفات الشخصية قبل التصورات السياسية، لرمزية الجيش بديلا عن صراعات السياسيين. المعضلة هنا أن الرجال لا يملأون الفضاء السياسى بمفردهم وغياب البرامج مشروع حساب مؤجل لبعض الوقت وليس للأبد.

سؤال ضرورى

سؤال الجيش فى قلب تحديات وسيناريوهات الرجل القادم فى مصر. فى اعتقاد وزير الدفاع السابق "عبد الفتاح السيسى" أن أفضل ما ينسب للمشير "حسين طنطاوى"، برغم سوء إدارة المرحلة الانتقالية الأولى، أنه تمكن من الحفاظ على الجيش وتماسكه وإبعاد أشباح الخطر عن ثكناته فى ظروف عاصفة.

وبحسب معلومات موثوقة فإنه فكر أن يدرج فى نص خطابه الذى ألقاه يوم (٣) يوليو إشارة تحية إلى المشير والمجلس العسكرى الذى كان عضوا فيه لكنه استبعدها خشية خلط الصور وإرباك التصورات.

حافظ على العهد العسكرى ذاته عندما أصبح وزيرا للدفاع فى عهد "مرسى"، وحاول بقدر ما يستطيع إعادة الجيش إلى مهامه الأصلية وتأكيد تماسكه وإبعاده عن المجال السياسى، لكنه وجد نفسه فى وضع اضطرارى عائدا من جديد للميادين المفتوحة فى (٣) يوليو.

والمؤسسة العسكرية تحتاج إلى الحزم الضرورى لإعادة الانضباط والقدرة على تطيب الجراح فى الوقت نفسه، لكن وجوده على رأسها بعد انتخاب رئيس جديد يثير حساسيات تتجاوز النوايا والرجال ما بين مؤسستى الرئاسة والجيش قد تفضى إلى إقالته من منصب وزير الدفاع فى أحد السيناريوهات، إذا ما نص الدستور على ضرورة موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة عند تعيين وزير دفاع جديد فهذا النص لا يحصن الوزير الحالى بقدر ما يضى على المجلس الأعلى سلطة النقض فى شأن من يليه على منصبه.

بالشعبية التى حازها وصورة "المنقذ" التى اكتسبها عند قطاعات غالبية فى الرأى العام فمن غير المستبعد إطاحة الرئيس نفسه عن طريق البرلمان مدعوما من الشارع والجيش معا،

وهو سيناريو لم يعد يحتمله بلد يعانى انهيارات فى بنية الدولة والاقتصاد والأمن، ويتلمس طريقه بصعوبة لتأسيس قواعد لعبة سياسية جديدة.

هناك من يطلب عدم ترشحه حتى يكون وجوده على رأس الجيش رادعا لأى رئيس قادم من أن يستهتر بشعبه الفكرة بدلالاتها تنطوى على حقيبة متفجرات لمشروع تأسيس دولة مؤسسات حديثة، ويكمن فى ظلالها مشروع صدام مع أى رئيس محتمل آخر، كما أن عدم ترشحه يفضى إلى ازدواج ولاءات فى بنية النظام الجديد بين رئاسة الدولة ورئاسة الجيش أو دولة برأسين، وهذا مشروع صدام إضافى.

مر السيسى بثلاثة تحولات كبرى فى عامين ونصف العام تدعونا لقراءة المشهد من زواياه المختلفة. هناك من يدفعه للترشح ومن يمنع فى الوقت نفسه وتجاربه ماثلة فى ذاكرته. هو الذى اقترح على المشير "حسين طنطاوي" إعداد خطط احترازية تواجه احتمالات متوقعة لغضب شعبى جامح عند الشروع فى انتقال السلطة من الرئيس الأسبق "حسنى مبارك" إلى نجله الأصغر "جمال".

كانت هناك تكهنات قوية بأن "مبارك" قد يعلن عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة وأن يفسح المجال لنجله فى مايو ٢٠١١م للإعلان عن خوضه هذه الانتخابات، ووراثة أبيه على مقعده الجمهورى، لكن الحوادث سبقت خطته وجرت ثورة شعبية فى يناير، وبعض ملامح خطته نفذت بتعديلات عليها لتتسق مع الأوضاع المستجدة. ثم وجد نفسه مرة ثانية فى دوامات إطاحة المشير وخلافته على مقعده وبدا رجلا ممزقا بين اعتبارات تجديد دم المؤسسة العسكرية وولائه للمشير الذى تولى تصعيده إلى أعلى المراتب ووضع ثقته فيه كابن له.

فى اليوم التالى لصعوده إلى منصب وزير الدفاع روى لى قصة لقائه مع نحو (١٢٠٠) ضابط فى مسرح نادى الجلاء، رأى الدموع فى عيونهم واستشعر ظنونا وشكوكا فى حقيقة توجهاته، وكانت تلك لحظة حاسمة فى تاريخه دعتة إلى شىء من الانتقام لكبيرائه العسكرى، من أى مزاعم بأنه رجل الجماعة فى الجيش ومن خلائها النائمة.

هكذا وصل إلى التحول الثالث، لكنه هذه المرة كان الرجل الأول فى اللعبة كلها، هو رجل استراتيجى بدراسته وتفكيره، وما يبدو عليه من عاطفية فى خطاباته المقتضبة لا تعكس شخصيته وطرائق تفكيره، فالتحولات لا تتوقف والأوضاع السياسية والأمنية

والاقتصادية يصعب الخروج من معضلاتها فى أى وقت منظور، وإن لم يتمكن من الارتفاع إلى مستوى شعبيته فإنه قد يجد نفسه مأزوما وأزماتة تسحب من رصيده الكبير.

٣ مرشحين

وفى حالة عدم ترشح السيسى فإن ثلاثة قيادات عسكرية سابقة تطمح فى التقدم للمنصب الرئاسى: الفريق "أحمد شفيق" قائد سلاح الطيران الأسبق، والفريق "سامى عنان" رئيس أركان حرب القوات المسلحة السابق واللواء "مراد موافى" رئيس المخابرات العامة الأسبق.

الأول أحمد شفيق: مرشح رئاسى سابق نازع "مرسى" فى جولة الحسم الثانية على المقعد الرئاسى، لكنه تحت الملاحقة القضائية والتي لم تحسم الاتهامات الموجهة إليه، وفى ترشحه مشروع اضطراب داخلى يعيد توزيع القوى السياسية مرة أخرى بصورة تدعو إلى تغيير تال فى بنية السلطة على نحو متسارع، وهذا آخر ما تحتاجه مصر المنهكة.

الثانى سامى عنان: مشروع اضطراب من نوع آخر يفتح ملفات المجلس العسكرى ومسئوليته فى تسليم البلد للإخوان المسلمين، والأخطاء الفادحة التى ارتكبها فى إدارة المرحلة الانتقالية والملفات المغممة والطريقة التى قد تفتح بها تفضى إلى إساءات للجيش، وهذا آخر ما يطلبه فى ذروة شعبيته.

الثالث مراد موافى: مشروع طموح شخصى، من حقه بطباع الأمور، لكنه لا يستند إلى تاريخ يزيه عند الرأى العام.

وبرغم إعلان سامى عنان عن ترشحه لكنه انسحب.. وكان شفيق مبكرا قد صرح بأن منافسة السيسى مستحيلة.. وتوارى مراد موافى بأسلوب متحضر قائلا:

المؤسسة العسكرية لها ضوابطها ولا يمكن أن تنقسم على نفسها وكل من ينتمى إليها يتربى على هذه المفاهيم ولا يخرج عنها أبدا..

وعندما قرر السيسى بشكل واضح نزوله إلى انتخابات الرئاسة بأمر الشعب وبعد أن تم إقرار قانون ونظام الانتخابات الرئاسية.. وقد حاولت تيارات عديدة بكل السبل الحيلولة دون هذه الخطوة.. وكان أمر الله هو الغالب كما قال السيسى.. وزادت الاسئلة بعد الترشح اقوى مما كانت قبله.. وتكلم وأجاب.. وكثيرا ما التزم الصمت.. عند أسئلة معينة وكان صمته لغة.. وعينه لغة.. وابتسامته لغة..

سألوه مارديكم حول ما قيل عن تخطيطكم المسبق للاستيلاء عن السلطة.. وقال بأسلوبه البسيط السهل :

كلام كويتي

فى فبراير ٢٠١٤م وفى وقت مبكر وتكتم شديد حول مسألة ترشح المشير السيسى.. إلا من اجتهاد وأقاويل وكلها تنم بشكل غير رسمى.. لأن الرجل ظل يحترم تواجدده فى موقعه كوزير للدفاع.. لكن جريدة السياسة الكويتية كسرت هذا الصمت وخرجت بحديث خاص أثار الكثير من ردود الأفعال فى مصر وخارجها.. ودائما وأبدا الصحافة الكويتية لها تواجدها الاقوى الخاص فى كل ما يحدث داخل الشارع المصرى قبل غيرها.

وأبرز ما جاء فى الحديث التصريح المباشر بخوض الانتخابات فى إشارة أولى غير مسبقة.. لكن الأهم أن الحديث تضمن نظرات مستقبلية حول الشأن المصرى.

سألوه: سيادة المشير.. ما الذى ستقوله لشعبك بعد أن تقسم اليمين الدستورية؟ وقال سنصدق الناس القول لن نتلاعب بأحلامهم أو نقول لهم أن لدينا عصا سحرية وسأقول لهم تعالوا لنعمل معا، وما يحدث حاليا أشبه بحشرجات محتضر لن تؤثر فى عزيمة الشعب المصرى.

فى بلادنا إمكانيات ضخمة لا تحتاج إلا إلى تسويق جيد، وبناء ثقة، ووضع خريطة طريق واضحة للاستفادة منها، زراعيًا وسياحيًا وصناعيًا وتجاريًا. علينا تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الوطنى والاجنبى، سواء أكان عربيا أم أجنبيا.

رؤيتنا للأمر واضحة وشعبنا يثق بقيادته، وهو سيتفهم مسار هذه الرؤية، سواء لجهة إعدادها أم لحاجاتها والوقت الذى يلزم لتنفيذها.

ففى دول اخرى، وهى اكثر منا تقدما، ولديها إمكانات أكبر، وأوضاعها تفوق أوضاعنا حساسية، ويحدث فيها أكثر مما يحدث عندنا، وبرغم ذلك تعيش حياتها باستقرار كامل.

أقولها لك بكل صراحة، لن تعكر صفو حياتنا قنبلة هنا وأخرى هناك، أو تظاهرة أو اعتصام... قريبا، وقريبا جدا سنتوجه إلى العمل على تحقيق ما طالب به شعبنا، وسنضع خريطة طريق تنموية، ونعمل على إيجاد بيئة استثمار حسنة وجاذبة، وكل هذا سيكون من خلال قوانين متطورة جاذبة للاستثمار المصرى والعربى والأجنبى، وسنعدل أيضا ما لدينا من قوانين ليتناسب مع ذلك.

نريد من الناس أن تتفرغ لإنهاض مصر من كبوتها، وكن على ثقة أن ما يحدث لن يعيق مسيرتنا، ولن يثنى المصريين عن النهوض ببلدهم. صحيح إن ما يحدث هو انتهاك للأمن لكنه محدود، وأجهزة الدولة تعمل على وقفه وتحقق نجاحات كبيرة في هذا المجال، لذلك فهو لن يدوم ولن يتوسع، بل إنه يضمحل يوما بعد يوم.

■ ■ ■ ماذا لديكم عرييا؟ يا سيادة المشير؟ هكذا سأله الكاتب الكبير أحمد الجار الله: وقال: أشكرك على هذا السؤال، نحن وفي خضم انشغالنا بقضايانا الداخلية لا ننسى بعدنا العربي، فنحن جزء من هذا الوطن الكبير.

في هذا الوطن لا بد من قيام اتحاد بين بعض دوله من أجل محاربة الإرهاب الذي استشرى في العديد منها. نحن سندعو إلى اتحاد عربي يقوم على تعاون مشترك بين الدول التي تعاني من الإرهاب، كي تكون الحرب عليه مشتركة، وأعتقد أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول أخرى سترحب بهذا الاتحاد الذي ستكون غايته، كما قلت، القضاء على هذا الإرهاب الأسود.

إن الشعب المصري سيتذكر موقفكم التاريخي، موقف الأشقاء في دول "مجلس التعاون"، وسيتذكر أيضا مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ودعمه لبلدنا، وسيتذكر أكثر بروقيته لنا ولجيش مصر ولرئاسة الجمهورية، وكذلك دعم الملكة المال. أيضا سنتذكر مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة ورجالها الذين زاروا مصر ليقدموا دعمهم السخي.

مصر ستنتذكر بكل اعتزاز دعم دولة الكويت وعواطف أهلها، وكذلك البحرين وسلطنة عمان، والله يهدي الجميع إلى ما يحب ويرضى.

أما بخصوص موقف بعض الدول الكبرى مما يجري في مصر.. فدعني أقول لك نحن نثق بأنفسنا قبل أن نثق بغيرنا، وهذه الدول لها مصالحها في العديد من مناطق العالم، وطالما أن تلك المصالح لا تصطدم مع مصلحتنا الوطنية في العالم والإقليم، ولا تصطدم مع أمننا ومصلحتنا الداخلية فهي لا تعنينا في شيء، نحن حاليا في مسار آخر، هو مسار إعادة بناء بلدنا وإيقاظه من كبوته والمحافظة على عزته والله هو الموفق.

■ ■ ويقول الجار الله: في تواريخ الأمم كافة كانت النهضة تبدأ مع زعامات تثير الحماسة في النفوس وتأخذ على عاتقها زمام المبادرة في ذلك لتكون قدوة لشعوبها، فهل نحن على أبواب مرحلة جديدة من تاريخ مصر؟
ويجيب السيسی: نعم، ونحن ندرك أكثر من ذلك، ندرك حقيقة أحلام المصريين وما يريدون من دولتهم، وكيف توظف الإمكانيات الضخمة الموجودة في هذا البلد.
كما أسلفت، في مصر إمكانيات ضخمة ومردودها كبير جدا وهي ليست بحاجة إلا إلى تسويق جيد، تسويق تظلل الطمأنينة والثقة، وخصوصا الثقة بالاتفاقات التي توقعها الدولة مع المستثمرين، وفي اعتقادي أن على رئيس الدولة تسويق بلده وإمكاناته بنفسه، سواء بين مواطنيه أم غيرهم، وهذا ما أعتقد أنه سيكون محور عملنا في المرحلة المقبلة، كما أننا سنعقد لقاءات مباشرة مع الراغبين في اغتنام هذه الفرص، وهي فرص كبيرة ومردودها كبير جدا، سواء أكانت صناعية أم زراعية أم سياحية أم تصدير واستيراد، أم غيرها من الاستثمارات، كما أن الكثرة السكانية ستكون جزءا من اقتصاد مصر النشط، ونحن في كل ذلك لا نحتاج إلا إلى الوقت، بمعنى منح الوقت الكافي لتنفيذ تلك الخطط، فالرغبة موجودة وهي رغبة عارمة، ويتوفر الرغبة تكون الطريق ممهدة.

السؤال المهم

■ ■ عند هذا الكلام طرح السؤال المهم نفسه في هذا التوقيت.. هل نحن أمام جنرال عسكري سيحكم بالحديد والنار أم إننا أمام رجل دولة يعرف ماذا يقول ومتى وكيف وأين؟! □□□